

## كورونا سوريا: وفاة و9 إصابات.. الكارثة ستكبر بلا وقف النار

المدن - عرب وعالم

الأحد 29/03/2020

أعلنت وزارة الصحة لدى حكومة النظام السوري الأحد، أول وفاة وتسجيل 4 حالات جديدة مصابة بفيروس كورونا في مناطق سيطرة النظام، لترتفع الحصيلة إلى 9 إصابات ووفاة واحدة.

وقالت الوزارة إن سيدة توفيت فور دخولها إلى المشفى بحالة إسعاف، وأضافت أنه "تبين بعد إجراء الاختبار أنها حاملة لفيروس كورونا". يأتي ذلك فيما لم تُسجل رسمياً أي حالات في المناطق الخارجة عن سيطرته في محافظة إدلب وشمال حلب، أو في مناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق البلاد.

وكرر الإتحاد الأوروبي، دعوة الأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار في سوريا، بما يساهم في إرساء مواجهة أفضل لتفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال متحدث باسم المفوضية الأوروبية في بيان إن "وقف إطلاق النار الذي أقرّ حديثاً في إدلب لا يزال هشاً، وينبغي الحفاظ عليه ليشمل كامل سوريا".

وأوضح أن "وقف الأعمال القتالية في البلاد مهم بحد ذاته، ولكنه أيضاً شرط لا بدّ منه لإحتواء تفشي كورونا المستجد وحماية السكان المنهكين من العواقب الوخيمة المحتملة، وخصوصاً في إدلب، حيث يوجد عدد كبير من اللاجئين".

ودعا الإتحاد الأوروبي، إلى القيام بمبادرة واسعة النطاق للإفراج عن المعتقلين لدى النظام السوري.

بدورها دعت لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة حول سوريا إلى وقف لإطلاق النار لتفادي "تفاقم الكارثة".

وقال رئيس اللجنة باولو سيرجيو بينيرو أن "وباء" كوفيد-19 "يشكل تهديداً مميناً للمدنيين السوريين. كما أنه سيضرب من دون تمييز وسيكون تأثيره مدمراً على الأكثر ضعفاً في غياب إجراءات وقائية عاجلة".

وأكد بينيرو أنه "لتفادي المأساة التي تلوح في الأفق، يجدر بالأطراف الإستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص لوقف إطلاق النار، وإلا سيحكم على عدد كبير من المدنيين بموت يُمكن تفاديه".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس دعا إلى "وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم"، كما دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسن إلى وقف شامل لإطلاق النار في البلاد لتركيز الجهود على مكافحة فيروس كورونا المستجد. وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن 70 في المئة من العاملين في المجال الصحي غادروا سوريا، حيث 64 في المئة من المستشفيات كانت لا تزال في الخدمة حتى نهاية العام 2019.

في غضون ذلك شدد النظام السوري الإجراءات في المناطق الواقعة تحت سيطرته وقرر مجلس الوزراء التابع له "حظر التجول بين المحافظات بدءاً من السادسة من مساء الثلاثاء وحتى 16 نيسان/أبريل".

وكلف المجلس في جلسته الأسبوعية وزارة الداخلية وضع التعليمات التنفيذية لهذا القرار،

وقال إن الإجراء يأتي بعد "تقييم لإجراءات الحكومية المتخذة للتصدي لوباء كورونا خلال الفترة الماضية والقرارات الواجب إتخاذها لحصر أي انتشار للفيروس".

وأصدرت قيادة قوات النظام الأحد، أمرين إداريين ينهيان الإحتفاظ والإستدعاء. ويشمل الأمران الضباط الإحتياطيين ممن أتموا ثلاث سنوات فأكثر خدمة إحتياطية فعلية ولصف الضباط والأفراد الإحتياطيين المحتفظ بهم ممن بلغت خدمتهم الإحتياطية الفعلية 7 سنوات فأكثر.

وقالت وكالة أنباء النظام "سانا"، إن الأمرين ينهيان الإحتفاظ والإستدعاء اعتباراً من 7 نيسان 2020 للضباط الإحتياطيين المحتفظ بهم والملتحقين من الإحتياط المدني ممن أتموا ثلاث سنوات فأكثر خدمة احتياطية فعلية حتى تاريخ 1 نيسان/أبريل 2020. ولفت البيان إلى أن إنهاء الإحتفاظ والإستدعاء "للأطباء البشريين الأخصائيين يصدر بأمر عن إدارة الخدمات الطبية وفقاً لإمكانية الإستغناء عنهم ولصف الضباط والأفراد الإحتياطيين المحتفظ بهم والملتحقين بالخدمة الإحتياطية قبل تاريخ 1-1-2013 ممن بلغت خدمتهم الإحتياطية الفعلية 7 سنوات فأكثر حتى تاريخ 1 نيسان 2020.. ولصف الضباط والأفراد المحتفظ بهم والاحتياط المدني الملتحق الحاصلين على نسبة معلولية 30 بالمئة مع إستبعاد من له دعوة احتياطية منهم".

©جميع الحقوق محفوظة لموقع المدن 2020